



# المكتبة الأزهرية

## مخطوطة

الرسالة الرابعة والثلاثون رساله في نقض القسمة

## المؤلف

حسن بن عمار بن يوسف ( الشرنبلالي )



الرابعة والثلاثون

٩

رساله في نقض القسمه  
للعلامه الشرنبلالي  
الحنفى

كاس

٢٠٧٧

٥٦٩١٦

قم



Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ الْعَوْنُ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْفِقِ لِلْمَسْئَلِ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ الْمُنْزَعِ عَنْ  
 الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ الْمُنْفَعِ عَلَى الْعِبَادِ بِالْإِيْجَادِ وَالْإِمْدَادِ  
 الْمُنْزِلِ أُمُورَهُمْ بِقُدْرِهِ وَحَكِيمِهِ عَلَى تَرْتِيبِ جَمِيلِ وَأَفْرَادِ  
 الْمَوْضِعِ بِالطَّرِيقَةِ لِمَنْ يَرْكَبُ جَوَادِ التَّحْقِيقِ فَتَالِ الْمُنَابِجِدِ وَالْإِجْتِمَاعِ  
 وَمِنْ قَصْرِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَسْلُكْ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ  
 وَجَبَتْ مِنْ يَدِ اللَّهِ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يَضِلُّ فَمَالَهُ مِنْ هَادٍ  
 وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتَّصِلَاتُ إِلَى أَبَدِ الْآبَادِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
 أَحْمَدَ الْحَمْدِ وَأَعْبَدَ الْعِبَادِ الَّذِي كَانَ يَأْمُرُ بِاتِّبَاعِ الْحَقِّ وَتَرْكِ  
 الْعِبَادِ وَعَلَى اللَّهِ وَصَحْبِهِ وَشِيعَتِهِ وَوَارِثِيهِ وَحَزْبِهِ الَّذِينَ هُمْ بِشَرِّهِ  
 الشَّرِيفِ أَوْتَادُ وَلَا تَقْبَلُنَا مِنْهُمْ شَرَفَ اسْتِزَادَةٍ  
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَعْنَى الْإِقَامِ نُورِ الدِّينِ عَلَى الْمُقَدَّسِيِّ شَارِحِ قَطْرِ  
 الْكَوْنِ شَيْخِ مَشَارِجِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَعْدُ فَقَدْ تَكَوَّرَ الشُّوَالُ فِي جَمْعِ  
 كَلَامٍ فِي مَسْئَلَةِ الْوُقُوفِ عَلَى الْأَوْلَادِ مَعَ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْيِيدِ  
 الْمَشْتَبِهِ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ وَوَقَعَ مِنْ بَعْضِ الْمَتَاخِرِينَ تَخَطُّهُ جَمْعُ  
 مِنْ أَعْيَانِ الْأَفَاضِلِ الَّذِينَ هُمْ لِلْعِلْمِ خُصُوصًا الْفَقْهُ الطَّوَادِ وَنَبِيهِمْ  
 إِلَى الْغَفْلَةِ وَلَعَلَّهُمْ يَنْسُبُونَ إِلَى الرَّقَادِ وَطَلَبِ مَنَاحِرِ الْمَقَامِ  
 وَبَيَانِ مَا فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ وَمَا عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ مِنْ تَغْيِيرِ تَقْوِيلِ  
 فِي الْكَلَامِ وَانْزِدَ بَارَهُ فَتَذَكَّرَ الشُّوَالُ بَعْضُهُ لَا مَوْرَ لَا تَحْقِيقِ وَنَسَاكَ  
 الْأَسْعَافِ وَالْإِسْعَادِ فِي الْمَبْدِ وَالْمَعَادِ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ خَالِمْ  
 لَوُجْهِهِ الْكَرِيمِ الَّذِي هُوَ اسْمِي مُرَادُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
 مَا تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ عَنَّاكُمْ فِي شَخْصٍ وَقَفَّ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ آتَامَ حَيَاتِهِ  
 ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ مُعَيَّنِينَ بِكِتَابِ وَقْفِهِ وَمَا فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ  
 بِهَرَفٍ

يَهْرَفُ بِتَمَاسِهِ وَكَمَالِهِ لِمَنْ يُوْجِدُ مِنْ أَوْلَادِ الْوُقُوفِ الْمَشَارِ الْمُنْزَعِ  
 أَعْلَاهُ وَاحِدًا كَانَ أَوْ كَثُرَ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى  
 بِالسُّوَيْتَةِ بَيْنَهُمْ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ إِذَا تَقَرَّرَ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ  
 الْأَثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ  
 ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ سَلَامٌ  
 وَعَقِبُهُمْ طَبَقَةٌ بَعْدَ طَبَقَةٍ وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ تَحْتَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا  
 مِنْهُمْ أَيْ الطَّبَقَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ عَلَى أَنْ مَاتَ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدًا  
 أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ أُنْقَلَتْ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ  
 وَأَنْ سَقَطَ قَادَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ  
 أُنْقَلَتْ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَخَوَاتِهِ الْمَشَارِكِينَ لَهُ فِي الْأَسْتِخْقَاقِ  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخُوَةٌ وَلَا أَخَوَاتُ أُنْقَلَتْ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ  
 فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْوُقُوفِ قَادَنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتِهِ  
 غَيْرُهُ قَالِي أَقْرَبِ الطَّبَقَاتِ إِلَى الْمَتَوَقَّى الْمَذْكُورِ وَعَلَى اللَّهِ مِيرَاتُ قَبْلِ دُخُولِهِ  
 فِي هَذَا الْوُقُوفِ وَاسْتِخْقَاقُهُ شَيْئًا مِنْ مَنَافِعِهِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا  
 أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ وَالْوُقُوفُ إِلَى حَالِ لَوْ كَانَ الْمَتَوَقَّى حَيًّا بَاقِيًا  
 لَا اسْتِخْقَاقَ ذَلِكَ أَوْ شَيْءًا مِنْهُ قَادَ وَلَدُهُ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ مَقَامُهُ  
 فِي الْأَسْتِخْقَاقِ وَاسْتِخْقَاقًا كَانَ أَضْلَاهُ يَسْتَحِقُّ مِنْ ذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَتَوَقَّى  
 حَيًّا بَاقِيًا يَتَدَاوَنُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ إِلَى حَالِ انْقِرَاضِهِمْ  
 فَإِنْ انْقَرَضُوا بِأَسْرِهِمْ وَأَبَادَهُمُ الْمَوْتُ عَنْ آخِرِهِمْ وَخَلَّتْ بَقَاعُ  
 الْأَرْضِ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ حِينَ ذَلِكَ يَهْرَفُ مَا كَانَ يَهْرَفُ لَهُمْ  
 فِي وَجْهِهِ الْبَرِّ وَالْقُرْبَاتِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ النَّاطِرُ وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ  
 اجْتِمَاعُهُ فَمَاتَ الْوُقُوفُ الْمَذْكُورُ وَخَلَفَ مَسْئَةَ أَوْلَادِهِمْ شَرِيفِ  
 الدِّينِ وَزَيْنِ الدِّينِ وَأَحْمَدَ وَزَيْنَبَ وَعَايِشَةَ وَفَاخْتَةَ ثُمَّ مَاتَ

في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين



مات زين الدين عن غير ولد والمحقق عن غيره احمد وافقه فافقه

شريف عن ولدين على حياة النفوس **واقف**  
 شرف الدين زين الدين احمد بن زين عايشة فاختة  
 على حياة النفوس اولاد سيدة انما بالنسب صلاح  
 الدين شرف الدين ثم ماتت زينب عن ابنتها سيدة الانام ماتت  
 سيدة الانام عن غير ولد والمحقق عن اهل هذا الوقف اخواتها  
 زين الدين واحمد وخالاتها عايشة وفاخنة واولاد خالاتها  
 على حياة النفوس فهل والحالة هذه تنتقل حصصة سيدة الانام  
 الى اخواتها وخالاتها او الى اولاد خالاتها ثم ماتت على عن ولده شرف  
 الدين الموحود ثم ماتت نفوس عن غير ولد والمحقق عن اهل  
 هذا الوقف اعمامها وعماها وولد اخيها شرف الدين فهل والحالة  
 هذه ينتقل حصصة حياة النفوس الى اعمامها وعماها او الى ولد  
 اخيها ثم ماتت عايشة عن غير ولد والمحقق عن اخواتها واختها  
 ثم ماتت فاختة عن ابنتها نسب ثم مات احمد اخرا اولاد الوقف  
 الستة المذكورين اعلاه وخلف اولاد الموجودين الان ثم ماتت  
 نسب عن ابنتها صلاح الموجود فهل والحالة هذه تنتقل القسمة  
 لموت احمد المذكور وبمقتضى انه اخرا اولاد الوقف الستة ويقسم  
 ربع الوقف على اولاد احمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين  
 بالنسبة بينهم على عدد رؤسهم من غير تفاوت لاحد منهم عن  
 الاخرا ولا تنقص القسمة بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين  
 المذكورين ويختص كل منهما بالحصصة التي تليق به عن والده كثر  
 او قلت افوتنا ما جاورين واوضحوا لنا الجواب انكم الله الجنة  
 بمنه وكرمه امين بسم الله الرحمن الرحيم **الحمد لله العلي**  
**عليه السلام** الهادي الى الصراط المستقيم تنتقل القسمة لموت احمد  
 المذكور

زين الدين واحمد  
 عايشة وفاخنة

المذكور بمقتضى كونه اخرا اولاد الوقف مونا ويقسم ربع الوقف  
 على عدد رؤس هذه الطبقة من كان موجودا اخذ نصيبه ومن كان  
 ميتا وله ولدة ثم ولده مقامه واخذ نصيبه عملا بقول الوقف  
 المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وافق فيها مشايخ مشايخنا  
 وبعض مشايخنا بنقض القسمة وشهد الشيخ المحقق الحافظ  
 الزيني قاسم وذكر ان بعض المحققين من الشافعية كالسكي  
 والبلقيني بقا للامام الخصاف في ذلك والفق في ذلك رسالة سماها  
 العصة في نقض القسمة ومن طالعها اطلع على ما ينفي العسل بواضح  
 التقدير والتفصيل **وقد رأيت** بعض المتأخرين تعرض لهذه المسألة  
 واعترض فيها على بعض الافاضل وانه ظهر له بان سبل الفرق بين  
 ما ذكره الخصاف وما وقع في كلام السكي وقد تعرضت لاداب نصيبه  
 من كلامه في مذهب الغريب اكابر المذهب فقاية ما يعنيه من غير  
 مذهب **فنقول** ونستغني عن ذكر الصورتين بكونه ذكرهما  
 في كتابه الاشباه في القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى من اعماله  
 وبين ما وقع له من الاشباه **قال** بعد ذكر الكلامين للامامين هذا  
 اخرا او رده الشيوخي ثم اذكر بعده ما عدى في ذلك ولما اطلب  
 فيها لكثرة وتوهمها وقد افقت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الوقف  
 وقف على ذرية مرتب بين البطلون ثم للذكر مثل حظ الانثيين بشرط  
 انتقال نصيب المتوفى عن والده اليه وعن غيره ولد الى من هو في درجته  
 وان من مات قبل استحقاقه وله ولد ثم ولد له مقامه لو كان  
 بقى حيا فمات الوقف عن ولدين ثم مات احداهما عن ثلاثة وولدي ابن  
 لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد  
 عن غير نسل ثم مات احد الولدين من غير نسل وحاصل جواب

**واقف**  
 ابن ابن  
 بن ابن  
 بن ابن



الشك ان ما خلف المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة  
 ولا شيء لولدي ابنة المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة عن غير  
 نسل ونصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد  
 فنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه من مات بعدهم ينقسم نصيبه  
 بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة ابيه  
 فنقص القسمة بموت الطبقة الثانية ويؤول الحجب عن ولدي المتوفى  
 في حياة ابيه عملاً بقوله لم على اولاد الاولاد وانه لما عمل بقوله  
 من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه مادام البطن الاول في من مات من اهل  
 البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وينقسم الربيع على هذا فاذا لم يبق  
 احد من البطون الاول تنقص القسمة وتكون بينهم بالسوية  
 ومن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان تنقرض اهل  
 تلك الطبقة فتتبقى القسمة وينقسم بينهم بالسوية وهكذا انتقل  
 في كل بطن وحاصل مخالفة الاسيوطي له في شيء واحد وهوان اولاد  
 المتوفى في حياة ابيه لا يجرمون مع بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون  
 معهم ووافق على نقض القسمة **قلت** اما مخالفة في اولاد المتوفى  
 في حياة ابيه فواجبة لما ذكره الاسيوطي **واما قوله** بنقص القسمة  
 بعد انقراض كل بطن فقد افني به بعض علماء العصر وغزو ذلك الى  
 الحضاف ولم يتيهوا **المأصو** **الحضاف** وما صوره السبكي فانا اذكر  
 حاصل ما ذكره الحضاف باختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر  
 الحضاف صوراً هذا الكلام المتأخر وانا اترك من كلامه ما لا حاجة  
 اليه في هذا المقام من الصور واقتصر على المتعلق بمقامها استغناءً بذكرها  
 في محلها الاصيل وفي المنقول اليه من كلامه **فقول** **الثامنة**  
 من الصور التي احتقرها وقف على ولده وولد ولده ونسبهم مرتباً  
 شارحاً

شارحاً ان من مات عن ولد فنصيبه لولده وعن غير ولد فراجع الى  
 الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم وشهد فان قسمت ستين ثم مات  
 بعضهم عن نسل قال ينقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين  
 يوم الوقف وعلى اولاد الحادئين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه  
 وما اصاب الميت كان لولده ولما جعل لولد من مات حصته ابيه مع  
 وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى يكونه قال بعده  
 ان من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه فنصيبه له كما في اصله وكذا  
 لو مات الاعلى الا واحداً فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من  
 البطن الثالث مع وجود الاعلى **قال** بعد فروع تعلم من محلهما  
 شهد اعاد الامام الحضاف الصورة الثامنة من غير زيادة  
 ولا نقص وفرغ ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له ابناء ماتا  
**فصل** الوقف وترك كل واحد الا حقيق لها مادام واحد  
 من الاعلى لا يتما من البطن الثاني فلا حق لها حتى تنقرض فلو مات  
 العشرة وترك كل واحد ولداً اخذ كل نصيب ابيه ولا شيء لولد  
 من مات **فصل** الوقف وان استووا في الطبقة فان بقى منهم واحد  
 قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذوه وما اصاب الموتي كان لاولادهم  
 فان مات العاشر عن ولد انتقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى  
 ورجعنا الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت  
**فصل** الوقف فتقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب من مات  
 الى ولده الا قبل انقراض الاعلى فتقسم على عدد البطن الاعلى  
 فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضت القسمة  
 وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال  
 نصيب الميت الى ولده هنا كون الواقف قال على ولده وولد ولده



فلزم دخول اولاد من مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة ولو كان  
 لم يكن له ولد الا العشرة فما قوا واحدا بعد واحدا وكما ان مات  
 واحد ترك اولاد منهم ترك خمسة ومنهم من ترك ثلاثة  
 ومنهم من ترك ستة ومنهم من ترك واحدا ليس الا قلت من مات كان  
 نصيبه لولده فلما مات العاشر كيف يقسم قال انقض القسمة الاولى  
 واراد ذلك الى عدد البطن الثاني فاقسمها بينهم على عدد رؤسهم  
 وبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان الامر يؤول  
 الى قوله ولولده ولدي وكذا لو مات جميع ولد ولد الصلب تنظر الى  
 البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انقض وكذا كل بطن نصيبهم  
 فلما انقسم على عددهم وبطل ما كان قبل ذلك فاخذ بعض  
 القسمة بين الصورة الثانية وبيان حكمها ان الحضايف فاك ينقض  
 القسمة في مثل مسئلة السكي ولم يناسب الفرق بين الصورتين  
 فلا في مسئلة السكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين  
 الطبقين وفي مسئلة الحضايف وقف على ولده وولد ولده  
 بالاولاد ثم نصدر مسئلة الحضايف اقتضى اشتراك البطن الاعلى  
 مع الاسفل وصدر مسئلة السكي اقتضى عدم الاشتراك والقول  
 بنقض القسمة وعند من سبى على هذا والدليل عليه ان الحضايف  
 قال فان قلت فلم هذا القول عندك المبول به وترك قوله  
 كلما حدث الموت على احد منهم كان نصيبه مردودا لولده وولد  
 ولده ونسبه ابدا قال من قبل ان اوجدنا بعضهم يدخل في الغلة  
 ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعلمنا بذلك وقسمنا الغلة على  
 عدد هم انتهى فقدا ان سبب نقضها دخول ولد الولد  
 مع الولد فكيف يقال بنقض القسمة فان قلت صدقت

فيلام

ان الحضايف صورها بالاولاد ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى شمر  
 وهو تقديره البطن الاعلى فاستوبا قلت نعم لكن هو اخراج  
 بعد الدخول في الاول بخلاف التعبير بهم من اول الكلام فان  
 البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فلا يصح ان يستدل بكلام  
 الحضايف على مسئلة السكي مع ان السكي بين القول بنقض القسمة  
 على ان الواقف اذا كثر شرطين متعارضين يعمل باولهما قال هذا ليس  
 من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فانه اذا كان هذا راي السكي في الشرطين  
 فلا كلام في عدم التقويل عليه فان كان مذهب الشافعي فهو مشكل  
 على قولهم ان شرط الواقف كنصر الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر  
 وحيث كان معنى كلام السكي على اصله ذلك لم يصح القول به على  
 مذهبنا فان مذهبنا العمل بالمتاخر منهما قال الامام الحضايف  
 انه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب  
 في اخره على ان يغلق بيع ذلك والاستبداد بثمنه كاذله الله  
 الاستبداد قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكس  
 انتفى بعبه انتهى كلامه فادن كان فيه تطويل لكن فيما نقله الحضايف  
 ما يفيد الحق والقوام تتبعناه في نقله له على وجه الاختصار  
 ولا ريب ان التاميل فيه بالانصاف يوقف الطالب على الحق الذي  
 لا يحيد عنه الا باعتساف ثم نقول لا زالة الاشتباه بما يحصل  
 به الانتباه قوله ولما اطلت فيها لكثرة وقوعها فقد اقيمت فيها  
 مرارا قلت اما الاطالة فهو فيها صادق المقالة واما ما ياتي  
 به من الافتاء فيها مرارا فان كان بما فهمه ووجهه وكان الاصول تركه  
 والمسئلة صعبة قال الامام السكي في فتاواه هذه المسئلة قل  
 من يعرفها لا في الشام ولا في مصر وربما يفتي بقول الواقفي



ان بطن بعد بطن للتعب لا للترويب وقد صنعت في ذلك تصنيفا  
 لطيفا بينت فيه انه للترويب **سميت** المباحث المشرقة في الوقف  
 على طبقة بعد طبقة **قال وهو موجود** في ان اذا لم ينظره وهو تصنيفا  
 احدهما يقول سميت المباحث والنقول المشرقة والاخر سميت المباحث  
 المشرقة بالخص **شمر جمعت** بينهما لما ورد هذا السؤال في واحد  
 سميت المطالع المشرقة وذكرت فيها بعض ما فيها والله تعالى ينفعنا  
 بذلك ويسلك بنا افضل المسالك ونحن نسأله ذلك **قوله**  
 واما قوله بنقض القسمة فقد افني به بعض علماء العصر وغير ذلك  
 الى الخصاص **قلت** يزعم انهم يخطئون وهو على الصواب والامر بالعصر  
 بل امر تباب فالمعنى بذلك بعض مشايخه الذين هم بالاصلاح واتباع  
 المنقول معروفون وقد افني في نظير هذه الواقفة جماعة من افاضل  
 الحنفية والشافعية والترويب فيها بلفظة ثم وهم مشايخنا ومشايخنا  
 منهم شيخ الاسلام سري الدين بن عبد البرين الشحنة الحق  
 وتبعه الشيخ المحقق نور الدين المحلي الشافعي والشيخ العالم القاضي  
 برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضي القضاة شيخنا نور الدين  
 الطرابلسي والشيخ العمدة المحلي الشافعي وشيخنا العلامة شهاب  
 الدين الديلمي الشافعي ومنهم قاضي القضاة البرهان بن ابي شريف  
 المقدسي الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمي وغيرهم  
**قوله** لم يتبينوا الفرق **قلت** هذا يتوهم عاقل فضلا  
 عن فاضل ان هؤلاء وغيرهم جميعا لم يتبينوا الفرق الذي خصه  
 الله به واصلح عليه مع علو مقامهم وارتفاع شانهم بل هو المختار  
 الى الانتباه وامر الله الاشياء عفا الله تعالى واتاه به بحسب  
 عليك ان تتنبه لما قاله الزبيدي فاسد في العمدة وفكره عن الكاسر  
 الشافعية

الشافعية من متابعتهم للامام الخصاص في نقض القسمة ومسا  
 نقله من عبارة **قوله** ولم يتبينوا الفرق المصورتين فان في مسئلة  
 المسكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكله ثم بين الطبقتين وفي  
 مسئلة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالواو **قلت**  
 هذا الفرق لا يجري بطايل يحصل منه حاصل بل هو وصف طردى  
 لا يقول عليه كالمذكورة في حديث من اعتق شركا له في عبد قوم  
 عليه نصيب شريكه لا يلتفت الى من يفرق ويقول الحديث ورد في العبد  
 المذكور فلا يحكم بذلك في الامة لما علم ان الشرع لم يعتبر مثل  
 هذا وكالطول والقصر ونحوها كما قرر في شرح ابن الحاجب وغيرها  
 وقد قرر في النحو والاصول ان لا تشارك الواو في افادة التثنية  
 في الحكم وان خالفها في افادة الترتيب والتراخي ومن التواءم  
 في المذهب ان العبوة بالمعاف فلا فرق بين خروج النبي بالواو  
 الكلام وبنيهاية لا ترى ان يصدق لوافي الاستئناس هو التكم بالباء في  
 بعد الثنايا فاذا قال له على عشرة الا ثلاثة فكانه قال من الا بتداله  
 على تسعة **قوله** فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا  
**قلت** ليس كذلك بل بناء الامام الخصاص على ما قرر في قوله  
 في جواب قول السائل فلم كان هذا القول هو المبول به عندنا  
 وتركنا قوله كلما حدث الموت على احد منهم كان نصيبه مردودا الى  
 ولده وولد ولده الى اخره قال من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل  
 في الفلانة ويجب حقه فيها بنفسه لا بآبيه فلما ند ذلك وقسمنا الفلانة  
 على شدة وهم وتوضيح ان الواقف على الصورة المشروحة قدر تب  
 في وقفه ترتيبا يقتضي استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع تفيد  
 صلة بعض الاسفل مع وجود البطن الاعلى فجعل نصيب الميت من البطن



الاعلى مردوداً لو لده وان سفل قصد العدم حرمانه من الوصول  
 الى شئ من وقفه وصدقته بعد موت ابيه الذي صلته صلة ابنته  
 غائباً فكان كلامه مستملاً على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع  
 على اصله وعدم حرمان احد من البطن بفرع غيره وترتيب جملة  
 وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن الاول  
 وهو ترتيب جملة فيكون الوقف منحصر في البطن الذي يليه ويبطل  
 حكم ما انتقل من الميت من البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويتحقق  
 جميع الوقف جميع البطن الثاني فيضرب به سهمه الذي يستحقه  
 بقول الواقف ولدي بطناً بعد بطن كما يضرب ولدي من قبل الوقف  
 من البطن الاعلى سهمه لانه من البطن الثاني يستحق به يوم قوله ولد  
 ولدي ولم يتحقق صورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب احد  
 الى ولده لاستواء اهل البطن في الاستحقاق **لا يقال** الاستواء  
 الاستحقاق مخصوص بما اذا استوى اهل الطبقة ولم يكن هناك  
 ولد او ولد وولد **لانا نقول** صرح كلام الخصاف بتأدي بخلافه  
 فانه لا يقسم على عدد الاولاد الاحياء والاصوات فباخذ الاحياء  
 سهامهم وسهام الاصوات يعطى له ولده **فليس**  
 وحديثه فالاستواء ايمان حقيقي وهو الظاهر المتبادر وحكمي  
 وهو ما اذا كان ثم اولاد اولاد او اسفل وذلك لان الواقف جعل  
 ابن الابن عند عدمه قائماً مقامه فقد جعله من تلك الطبقة حكمه  
 وهذا يقع كثيراً في ابتد الوقف بان يكون للواقف ولد مات قبل  
 وقفه وله ولد فيجعل مقام ابيه مع اعمامه ويترتب البطون والطبقات  
 بعد ذلك على هذا النسق وقد ذكر الشيخ العلامة الزيني قاسم  
 صورتين افق بينهما العلامة السبكي والعلامة السبكي بقسم القسمة

وقراه

وقرراه كان كونا وبجني ابوا فتمت لما في اوقاف الخصاف **وقال بعض**  
 المحققين من الشافعية بعد نقل كلامه وهذا التعديل من الخصاف  
 يقتضي ان كلامي الواقف متعارضان وارجح الثاني لاستحقاقهم بانفسهم  
 واستحقاقهم في الاول بابهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق  
 بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وما ليس بواسطة ارجح  
 مما هو بواسطة وقد ارجح ايضا بان قوله ولده مطلق وتقييده دون  
 تخصيص **الغور اسهل** والبطن الثاني عموم ضعيف فاحتمل تقييد  
 المطلق لانه قد عمل به في حياة اعمامهم ولم يحتمل تخصيص العام  
 لما فيه من حرمان بعض الافراد بالكلمة **ثم قال** وعندي لكلام  
 الخصاف ونحن وافقة توجيه بحث اصولي وهوان فيه استنباط  
 معنى من النص تخصيصه فانه فهم ان المعنى في جعل الواقف نصيب  
 من له ولد ولده ان لا يحرم ولده مع وجود الطبقة التي هي اعلى  
 منه فاعطاه لذلك نصيب والده فاذا لم يحرم ولا يعطى نصيب  
 والده وانما يعطى ما يقتضيه القسمة على الطبقة فحل على ما اذا وجد  
 من اهل الطبقة الاولى احد فانه لو لم يعط في هذه الصورة نصيب  
 يحرم واخرج عنه ما اذا لم يوجد من الطبقة الاولى احد فانه لا يحرم  
 لعدم حاجب له فاعطينا به طبقة وهذا هو المشهور في الاصول  
 عندنا وعند غيرنا وقد علم في محله **قوله** فقد افاد ان سبب  
 تقضي دخول ولد الولد مع الولد يصدر الكلام **قلت** ليس  
 كما يزعم بل دخول اولاد الاولاد بتمام الكلام لان جميعهم  
 ممن فوقهم لا يخرجهم عن كونهم موقوفاً عليهم واذا كانوا موقوفاً  
 عليهم فاذا جاء اوان استحقاقهم وترتب استحقاق جملة تلك الطبقة  
 على انقراض جملة الطبقة العليا فيصير الوقف اليهم جملة فيقسم بينهم



تسمى غير تلك القسمية الاولى **قوله** نعم لكنه لا يخرج بعد الدخول  
**قلت** هذا وصف طري غير مقبول كما مثلنا لك في العبد المشترك  
**قوله** فكيف يصح ان يستدل بكلام اخصاف على كلام السبكي **قلت**  
**قلت** تقدم انما عين مسئلة السبكي ويكي ذكر السبكي محالة  
 قدره كلام اخصاف مستدل به على موافقته في مسئلة على ان  
 في كلام اخصاف المخرج بان الواو اذا اتى بها في اول الكلام مستدل  
 اتي في اخره بما يفيد الترتيب تصير الواو بمنزلة ثم وهذا هو  
 الحق الذي انطقه الله به مقرر فاقول نعم لم تركه والتجاء الى الفرق  
 الذي عرفت حاله **قوله** مع ان السبكي في القول بنقض القسمية  
 على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل باولهما وليس  
 هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر **قلت** ليس كما زعمت  
 بل ذكرت فيما نقله عنه انه ظهر له طرق في حل هذا المجل الصعب  
**قلت** وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه فاخذت  
 من بعض ما ذكرنا وافق غرضك من فتاوى بعد منقض القسمية وهو  
 انما ذكره على سبيل الاحتمال المرجوح لئلا يخل كلامه المتألم والمجروح  
 وترك المخرج لما ذكره فيما نقلته عنه وهو الموافق لما يفهم من  
 كلام اخصاف وهو قوله ومنها ان من صيغة عامة بقوله ومن مات  
 وله ولد صالح لكل فرد منهم والجموع منهم واذا افرز مجموعهم  
 كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد ومن مقتضيات هذا  
 الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك  
 كان الغالب اول من كل وجه وهو مرجوح انتهى **فهذا** كما ترك  
 بوافق كلام اخصاف وكلام البلقيني ايضا **ونقلت** عن السيوطي  
 انه **قَالَ** ولا بنا في هذا اشتراط الترتيب في الطبقات نعم لان ذلك  
 عام

ميسلة

عائنه خصصه هذا كما خصصه ايضا **قوله** على ان مات عن ولد الى اخره  
 وايضا فانما اذا عملنا بعموم اشتراط الترتيب لزمه منه الغاء هذا  
 الكلام بالكلية وان لا يعمل به في صورة لانه على هذا التقدير انما  
 استحق عبد الرحمن وملكه لما استنوا في الدرجة اخذ من قوله  
 عاد على من في درجته فبقي قوله ومن مات **قلت** استحقا في الام  
 مملوك لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصصنا  
 به عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين وجمعا بينهما **قوله**  
 وهذا امر ينبغي ان يقطع به **قلت** والحاصل كما مر انه لما نفاضا  
 وامكن العمل بكل منهما وكثرة في حالة وعمل بهما في حالة ابقيا ولم  
 يبلغ واحد لصون كلام العاقل عن الالغاء ذامات بعض الطبقة  
 العليا عمل بقوله من مات في حق من له ولد وعمل بقوله تحت العليا  
 السفلى في حق من ليس له ولد ولد وفي حق من مات ابوه في حياة  
 الواقف ولم يدخل في قوله من مات وله ولد ولد لم يمنع مادام  
 من نوقه من البطن ويدخل ولد ولدى فيعطى له بعد انقراض العليا  
 وعمل بهما اذا مات كل الطبقة وخلف كل ولدا او ولد **قلت**  
**قلت** فيهما عموم من وجه اي في التحقيق كما عرف في محله **فواشبه**  
 فاذا كان هذا رأي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم النقول  
 عليه فان كان مذهب الشافعي هو مشكل على قولهم ان شرط الواقف  
 كنس الشارح فانه يقتضي العمل بالمتاخر الى اخره **قلت** عدم النقول  
 ان كان بمجرد قوله كلام السبكي فهو كلام من جهل مقام السبكي وقد  
 اشتمل حاله بين سائر الائمة فانه بلغ مرتبة الاجتهاد وايضا ان  
 كان الكلام مستجها فيجب الاتفاقات اليه والنقول عليه سواء له  
 مشهور او غيره وهذا الكلام مستجبه سيما على مذهبيهم لان الوقف

وحده



اذ لم يجرى قول الواقف وقفت كذا بشرط كذا فالشرط الشافى اذ لو  
 وقع كان بعد خروج الامر من يده فيلغوا لادام في ذلك واستشكل  
 كون قول الشافى رحمه الله مع قولهم بشرط الواقف نفس الشارع  
 ساقط بالمرة لان هذا لم يرد به انه من كل الوجوه تعالى الله  
 ان يكون كلامه ينسب به عموما فانه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد  
 والواقف عبد من العبيد وانما يشبهه به في لزوم اتباعه بامر الشارع  
 فيما لا يخالف الشرع **وقال المحقق الحجة** قاسم المذكور في قولهم  
 المذكور بضموم الواقف كضموم الشارع يعنى في التهم والدلالة  
 لا في وجوب العمل به ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصى والخالف  
 والشاذر وكل عاقد يجعل على عاداته في خطابه ولفظه التي يتكلم  
 بها وافقت لغة العرب اولغة الشارع اولاد ولا خلاف ان من وقف  
 على صلاة او صيام او فقرة او جهاد غير شرعى ومخوذ ذلك لم يصح  
 انتهى **فكيف** يشبه بعض الشارع ويجعل ما صدر منه اخيرا نسخا  
 لما قبله **قوله** لم يصح القول به على مذهبا فان مذهبا العمل  
 بالمتاخر لا سيما **قلت** لقابل ان يقول يرد عليه بامر قريبا فاجبه  
 على مذهبا فان كان الحضانة له فلا نه سشكل اذ لم يشترط الواقف  
 لنفسه تغييرا **فلنا كلامه** مطلق ومحتاج الى زيادة تامر في الجواب  
 وفي كلام الامام الحضانة ما يزيل الارتياب والله سبحانه وتعالى  
 اعلم بالصواب **قوله والحاصل** ان الواقف اذا وقف  
 على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده ثم على ذمته  
 ونسبه طبقة بعد طبقة الى اخر هذه صوة شجيرة اخترعها  
 وقضية غريبة ابتدعها فان اتيانا بالواو وذكر الاولاد الى المرتبة  
 الثالثة ثم لو كانوا على الاولاد ابدا ما تناسلوا وذلك يوجب  
 اشتراك

١٧  
 اشتراك ابن ابن الابن مع الولد الصلبى وقوله ثم على اولاده نسبه  
 الى ما خلف ذلك وقل ان يقع مثل هذا الابن بجملة الموقوفين  
 الذين لا يعرفون ما يقتبسون **وبالحاصل** هذا الحكم الذى بينه وبينه  
 على ما اصله وهو حفظه باطل لا اصل له وليس المراد للامام الحضانة  
 ولا من تابعه من اهل الوفاق والخلاف لا بيناه من ازالة لما ذكر  
 بطلان بعد بطلان ونحو العليا السفلى وصارت الواو كتم وقد ذكر  
 حكمها بخلاف ما توفى فليكن ان يختص به **قوله ثم اعلم** الى  
 ان قال وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب  
 فرع نفسه لا فرع غيره وهذا ايضا مبني على ما توفى به مع ان الاصل  
 يحجب فرع غيره ولو شرط ذلك كافي ولد ولد بات في من قبل  
 الوفاق فانه يحجب الولد لكونه اعلامه طبقة فسم اذا انقرضت  
 الطبقة استحق ولد الولد المذكور مع من في طبقة فلا طلاق  
 المذكور خطأ **قوله ثم اعلم** ان العلامة عبد البر بن الشحنة  
 انتهت كتابه هذه الرسالة على يد الفقير الى الله تعالى حسن  
 ابن عماد بن علي الشرنبلالى الحنفى عقر الله له  
 ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله  
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
 وسلم